

العنوان:	مناهج المؤلفين في شرح الشاطبية من بداية القرن السابع إلى نهاية القرن العاشر الهجري: دراسة مقارنة
المؤلف الرئيسي:	الفاضل، محمد أحمد
مؤلفين آخرين:	عبدالقادر، الطيب محمود(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2015
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 487
رقم MD:	789580
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	علم القراءات، القرآن الكريم، القراء السبعة، الشاطبي، القاسم بن فيرة بن خلف، 590 هـ، التراجم، القرن السابع الهجري، القرن العاشر الهجري
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/789580

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الفاضل، محمد أحمد، و عبدالقادر، الطيب محمود. (2015). مناهج المؤلفين في شرح الشاطبية من بداية القرن السابع إلى نهاية القرن العاشر الهجري: دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، أم درمان. مسترجع من <http://789580/Record/com.mandumah.search/>

إسلوب MLA

الفاضل، محمد أحمد، و الطيب محمود عبدالقادر. "مناهج المؤلفين في شرح الشاطبية من بداية القرن السابع إلى نهاية القرن العاشر الهجري: دراسة مقارنة" رسالة دكتوراه. جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، أم درمان، 2015. مسترجع من <http://789580/Record/com.mandumah.search/>

الفصل الخامس عشر

دراسة كتاب شرح الشاطبية لابن عبدالحق

السنباطي

وتحته ستة مباحث:

المبحث الأول: مؤلفه (اسمه ومولده وصفاته)

المبحث الثاني: رحلاته و ذكر أبرز مشايخه وتلاميذه

المبحث الثالث : آثاره ووفاته

المبحث الرابع : التعريف بالكتاب

المبحث الخامس : دراسة منهج الكتاب وطريقته في الشرح

المبحث السادس : مصادر المؤلف في الكتاب

المبحث الأول

مؤلفه (اسمه ومولده وصفاته)

هو (شهاب الدين): أحمد بن أحمد بن عبد الحق بن محمد بن عبد الحق بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد العال الشرف بن الشمس السنباطي ثم القاهري المصري الشافعي.¹

هذا هو الاسم الكامل والصريح للمصنف، وقد اتفقت كتب التراجم (النوع الأول) على أصل الاسم (أحمد بن أحمد بن عبدالحق) وأكثرها لم تكمل النسب إلى آخره بل اكتفت بهذا، ثم ذكرت (السنباطي المصري الشافعي).

أما أبوه فهو (أحمد بن عبد الحق)، الشيخ الإمام العالم العلامة (شهاب الدين) السنباطي المصري الشافعي، الواعظ بجامع الأزهر، أخذ عن والده "عبد الحق" وعن غيره، وكان معه بمكة في مجاورته بها سنه إحدى وثلاثين و تسعمائة، ووعظ بالمسجد الحرام في حياة أبيه، وفتح عليه في الوعظ حينئذٍ، وهو الذي تقدم للصلاة على والده حين توفي بمكة، وقد كان مفنناً في العلوم الشرعية وله الباع الطويل في الخلاف ومعرفة مذاهب المجتهدين، وكان من رؤوس أهل السنة والجماعة، واشتهر في أقطار الأرض كالشام والحجاز واليمن والروم، وصاروا يضربون به المثل، واذعن له علماء مصر الخاص منهم والعام، وقد ولي تدريس المدرسة الخشابية بمصر، وهي مشروطة لأعلم علماء الشافعية، وكان أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، حتى هدم كذا وكذا كنيسة وبيعة، قال في الكواكب السائرة: (قلت: وكان رحمه الله تعالى

¹ - ينظر هدية العارفين : 149/1، الضوء اللامع: 37/4

يشدد في قهوة البن ويقول بتحريمها .. إلخ)، توفي في أواخر صفر سنة خمسين وتسعمائة¹ .

وأما جدّه فهو "عبد الحق بن محمد"، الشيخ الإمام الحبر البحر العلامة الفهامة، السنباطي القاهري الشافعي، خاتمة المسندين، ولد في أحد الجمادين سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة، أخذ بالقراءات والسماع عن العلامة كمال الدين ابن الهمام والشيخ أمين الدين ابن الأقسرائي وشهاب الدين السكندري المقرئ وجلال الدين المحلي وغيرهم، كان جلدًا في تحصيله مكبًا على الاشتغال حتى برع وانتهت إليه الرئاسة بمصر في الفقه والأصول والحديث، أخذ عنه بدر الدين العلائي وولده شهاب الدين أحمد والقطب المكي الحنفي وغيرهم، توفي بمكة سنة إحدى وثلاثين وتسعمائة، وخلف من بعده ثلاثة بنين، أوسطهم الشيخ "شهاب الدين" وهو أفضل بنيه² .

أما بلده "سنباط"³ فقد قال في معجم البلدان عنها مانصّه: (سنباط: كذا تقولها العوام ويقال له سنبوطية وسموطية: بُلِيد حسن في جزِي قَوْسِنِيَا من نواحي مصر، والله أعلم).

وقال: (قَوْسِنِيَا: بفتح القاف وسكون الواو وفتح السين المهملة وكسر النون وياء مشددة وألف مقصورة، جزِي بين القاهرة والإسكندرية).

¹ - لكرابك السائرة: 221/1، الضوء اللامع: 37/2، فهرس الفهارس 1000/2

² - معجم البلدان 469/296، 4/3

المبحث الثاني

رحلاته و ذكر أبرز مشايخه وتلاميذه

شيوخه:

لم تذكر الكتب التي ترجمت للمصنف كثير من شيوخ أو تلاميذ له، وإنما الذي ذكره بعضهم أنه أخذ العلم عن أبيه "شهاب الدين بن عبد الحق" الذي تقدمت ترجمته آنفاً¹.

الذي يظهر أنّ المصنف -كسائر أهل العلم- لم يقتصر على علم أبيه، ولا بد له من شيوخ آخرين، ولا سيما أنّ أسرته أسرة علم، كما يظهر ذلك من خلال ترجمة أبيه وجدّه، ولكن ند المعلومات عنه وقلة المصادر التي ترجمت له، ثم خلط البعض بينه وبين أبيه الذي غطت شهرته على أبيه، كل ذلك من أسباب عدم ذكره عدد كافٍ من مشايخه، وقد ذكر المصنف نفسه في "توضيحه على رسالة السبط المارديني" الآتي ذكرها، انه قرأها على شيخه محمد بن أبي الخير الأرميوني المالكي.

تلاميذه:

وكان الحال تماماً في تلاميذه، إذ لم لا يوجد من ذكر له تلاميذ اصلاً، إلا اشار إليه الكتاني² -عرضاً- في ترجمة جدّه، حيث قال: (للمترجم مشيخة تجميع مروياته ومشايخه نتصل به من طريق أبي العباس بن القاضي عن أحمد بن أحمد بن عبد الحق المذكور عن أبيه عن جده ... إلخ) فيؤخذ من ذلك أنّ للمصنف تلميذاً اسمه "أبو العباس بن القاضي"، وهو فيما يبدو ابن الشيخ زين الدين زكريا بن محمد بن

¹ - ينظر الشذرات: 644/10 نهرس الفهارس: 1000/2

² - فهرس الفهارس 1000/2

أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي ثم القاهري الأزهري الشافعي: قاضي القضاة
المتوفي سنة 925هـ وله التأليف الكثيرة¹، أما ابنه (أبو العباس) فلم أجد له ترجمة
تذكر فيما اطلعت عليه.

المبحث الثالث

آثاره ووفاته

¹- الضوء اللامع 234/3، الشذرات 136/10

مؤلفاته:-

يحتاج الأمر فيها إلى تفصيل وبيان وذلك لما وقع في نسبة بعض مؤلفات أبيه إليه، وهاهنا سنذكر أمر جميع تلك المصنفات بعد ذكر من نسبها إليه ممن افرد ترجمته.

- أما صاحب الشذرات "ابن العماد"، وكذا صاحب الكواكب السائرة "الغزي"، وصاحب معجم الأعلام "الجأبي"، فإنهم لم يذكروا له أي مصنفات أصلاً وأما صاحب "هدية العارفين" فقد ذكر أن للمصنف مؤلفات منها¹: "روضة الفهوم، شرح الهمزية، فتح الحي القيوم، حاشية على الورقات".

- وأما صاحب "معجم المؤلفين" فقد ذكر من تصانيفه²: "توضيح على رسالة المارديني في العمل بالربيع المجيب، وشرح البسملة لذكريا الأنصاري، وروضة الفهوم، وشرحه "فتح الحي القيوم"، و "إظهار الأسرار الخطية في حل الرسالة الجيبية"، و "شرح القصيدة الهمزية في المدائح النبوية".

- وأما صاحب "الأعلام" فقد ذكر من كتبه³: "فتاوى، شرح البسملة، روضة الفهوم، فتح الحي القيوم"، رسالة العمل بالربيع المجيب "في الفلك، وحاشية على الورقات وشرح الهمزية.

- أما صاحب "معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي" فقد ذكر له "فتح الحي القيوم، شرح الشاطبية، رسالة الربيع المجيب".

وتوضيح ما يتعلق بهذه المصنفات يتلخص في الآتي:

¹-هدية العارفين: 149/1

²- معجم المؤلفين: 95/1

³- الأعلام 92/1

- أما "الفتاوى" المنسوبة إليه، التي ذكر ناسبها أنه قد جمعها بعض تلاميذه في 432 صفحة¹، فالذي يظهر أنها ليست له، بل هي لأبيه "أحمد بن عبد الحق" ويدل على ذلك أمور:

(1) ما ذكر من سعة علم أبيه وشهرته وكثرة تلاميذه وتدرسه بالمدرسة "الخشبية" وغير ذلك، وهذه الفتاوى تحوي علماً غزيراً في جميع صنوف المعرفة كالعقيدة والفقهاء والحديث والتفسير ونحوها، ثم عناية التلاميذ بها وضبطهم لها، كل ذلك يعتبر قرينة لما سيأتي من الشواهد والأدلة تؤيد نسبة هذه الفتاوى إليه.

(2) جاء في بداية مخطوطتها وفي نهايتها وفي أثنائها، بل وفي بداية كل سؤال منها النصّ على نسبتها إليه باسمه "أحمد بن عبد الحق" ولم يأت ولو في موضع واحد ذكر اسم "أحمد بن أحمد بن عبد الحق".

ففي بدايتها ص 2: (.. وبعد فهذه نبذة مما أفتى به سيدنا ومولانا وشيخنا .. شهاب الدين أبو العباس أحمد بن سيدنا ومولانا الإمام العلامة الشيخ زين الدين عبد الحق السنباطي..).

- وفي ص 284 بعد موعظة بليغة وجواب طويل يبدأ من ص 234 يتعلق بأحوال المسلمين في الأندلس وغلبة النصارى عليهم، فكتب هذه الرسالة الجليلة المفيدة في شحذ الهمم للجهاد في سبيل الله وعدم الركون إلى الذين كفروا، وسرد الآيات والأحاديث والآثار والأقوال في ذلك ثم قال: (الحمد لله، صحح ذلك وقد قرأه على كاتبه وأجزت له أن يرويه عني، ... وكتبه أحمد بن عبد الحق السنباطي).

- وفي نهايتها ص 432: (صحح ذلك وكتبه أحمد بن عبد الحق السنباطي).

¹- وقد حصلت على صورتها من خزانة الرباط ورقمها: 124

(3) تقدم في ترجمة الأب "أحمد بن عبد الحق" أنه كان يشدد في قهوة البُن ويقول

بتحريمها، ويرى الباحث ان ما ذكر عنه جاء نصه صريحاً في هذه الفتاوى ص 62 في جوابه عن السؤال رقم (12) منها، حيث سُئل عن القهوة فأجاب: (الحمد لله، اللهم وفق للصواب: القهوة المسؤول عنها أمر قريب الحدوث إما في أول هذا القرن أو في آخر القرن الذي قبله، وهو عبارة عن قشر شيء يقال له البُن يغلى في ماء على النار ويستعمل وهي حرام وذلك لأمر ... إلخ).

فهذا يؤيد نسبة هذه الفتاوى إليه، مع أنه لا يمنع أن يكون المصنف - أحمد بن أحمد - يرى نفس رأي أبيه، لكن إذا انضم ذلك إلى بقية الشواهد والقرائن قوي وقواها.

(4) في ص 311 منها رسالة من صاحب الفتاوى إلى الشيخ علوان الهيتي الشافعي الحموي الصوفي¹، يحثه فيها على التمسك بالسنة وبمذهب السلف في العقيدة والصفات ونحوها، والشيخ علوان هذا توفي 936هـ، وبين وفاة الشيخ علوان والمصنف "أحمد بن أحمد" ما يقارب ستين سنة، وهذا يؤكد ويؤيد كون الفتاوى لأبيه المتوفى سنة 950هـ كما تقدم.

(5) في مواضع عدة من هذه الفتاوى تقرير لمذهب السلف في توحيد الأسماء والصفات خاصة وفي سائر أمور العقيدة عامة، ومن ذلك إثبات صفة الكلام لله، وكذا صفة الرحمة، من غير تأويل أو تمثيل أو تحريف أو تكييف، ومن قوله ص 79: (... لأن القرآن كلام الله تعالى، وهو صفة غير مخلوق) أهـ، وقوله ص 88: (فالحق أنه رحمن رحيم حقيقة) أهـ.

ويرى الباحث أن هذا التقرير يخالف ما سيأتي من وقوع المصنف "أحمد بن أحمد" في تأويل صفتي الرحمة والكلام.

¹ - الكواكب السائرة: 213-206/2

فدلّ مجموع ذلك على أنّ هذه الفتاوى إنما هي لأبيه "أحمد بن عبد الحق". والله تعالى أعلم.

- وأما الكتاب الثاني¹ وهو "شرح مقدمة الأنصاري في الكلام عن البسمة" وهو مخطوط في 49 ورقة²، فقد نسبه إليه من تقدم ذكرهم، وفي كشف الظنون: 1035/2 في الكلام عن البسمة والحمدلة قال: (وشرحهما الإمام ابن عبد الحق)أهـ، وكذا في آخر صفحة من المخطوط: (كمل شرح البسمة لابن عبد الحق السنباطي)أهـ. وهذا الإطلاق "ابن عبد الحق" يصح أن يكون المقصود به كل من المصنف وأبيه، أما غلاف المخطوط وصفحته الأولى ففي عنوانها: (تأليف الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين أحمد بن عبد الحق)أهـ.

وعلى كل حال فلا يوجد تصريح يدل على نسبة هذا الكتاب إلى أبيه، إلا ما هو مكتوب على صفحته الأولى، لكن نستأنس على هذا بأمور منها:

(1) أنه قد نسبه إليه صراحة - بعض من ترجم له، كما في معجم المؤلفين والأعلام، وأما البعض الآخر فقد اطلق نسبته إلى "ابن عبد الحق".

(2) أسلوب هذا الكتاب صعب - نوعاً ما - وفيه نوع تعقيد وإجمال أحياناً وميل إلى الجانب النحوي والصرفي، وهو يشبه أسلوب "شرح الشاطبية" للمصنف نفسه، ويختلف تماماً عن أسلوب الفتاوى والرسائل التي تضمنتها، والتي تميّزت بحشد النصوص وجمعها والاستدلال بها، في عبارة سهلة قريبة.

(3) وقع في هذا المخطوط تأويل للمصنفات، وكلام لا يوافق منهج السلف فيما يتعلق بصفة الكلام والقرآن وكذا صفة الرحمة وغيرها. مما يؤكد ما وقع فيه

1-2 - عندي صورته عن المكتبة المركزية بجامعة أم القرى ورقمه: 1/1745

المصنف من خطأ في شرحه للشاطبية¹ ، ومن ذلك قوله في هذا الكتاب في كلامه عن القرآن ما نصّه: (.. وأنه كلام الله تعالى صفته الأزلية القائمة به كما مر فهو قديم غير مخلوق كسائر صفاته، وإن كان النظم المعروف الدال على المسمى بكلام الله وبالقرآن أيضاً كما مر مخلوق ... إلخ)² .

- أما كتاب "روضة الفهوم" في نظم "نقاية العلوم" للسيوطي³ ، فهو مطبوع في 84 صفحة من القطع الصغير وقد طبع بالمطبعة الجمالية بمصر على نفقة شركة الإسلام بمكة، في سنة 1332هـ، وقد شمل النظم أصول علوم عديدة، وهي مرتبة فيه كالآتي: (أصول الدين - التفسير - الحديث - أصول الفقه - الفرائض - الحساب - النحو - الصرف - الخط - المعاني - البيان - البديع - القوافي - المنطق - التشريع - الطب - التصوف).

قال في بدايته⁴:

الحمد لله الكريم المحسن	الواسع الفضل العظيم المنن
ثم الصلاة والسلام أبدا	على نبيّ قد أتانا بالهدى
خاتم الأنبياء وهو الأفضل	الكاملُ المكمّلُ المكمّلُ
محمدٍ والآل الأصفياء	والصحبِ هم نجومُ الاهتداء

وقال في آخره:

والحمد لله على ما أنعمنا

من انتهاء هذه المنظومة	كأنها جواهرٌ منظومه
نظماً بديعاً ما كنت له	أهلاً ولكن سيّدي قد سهّله

1 - ينظر شرح البسملة ورقة: 24، 25، 49

2 - ينظر اخر صفحة من شرح البسملة

3 - ينظر التعريف بكتاب النقابة للسيوطي في كشف الظنون

4 - روضة الفهوم ص: 2، 83

فإن علمت خطأ صريحاً
جاءت وقد هذبتها تهذيباً
فيها فأصلحه وكن صفوحاً
ألفاً وخمسمائة تقريباً

- لكن الكتاب نسب في عنوان غلافه إلى "محمود بن عبد الحق السنباطي" وهو خطأ ظاهر، لعدم وجود من يُسمّى بهذا الاسم -فيما اطلعت عليه- ثم إنَّ الكتاب منسوب في كتب التراجم وفي فهرس المخطوطات إلى "أحمد" وليس إلى "محمود".
- وأما شرحه "فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم" فهو في مجلدين على ما ذكره أكثر من ترجم للمصنف. وقد طبع قسم "الصرف" منه في 130 صفحة تقريباً، ضمن كتاب بعنوان "رسالتان في علم الصرف" بتحقيق د. أحمد ماهر البقري، وقد طبع بالإسكندرية في المكتب الجامعي الحديث، عام 1409هـ، ونسب الكتاب إلى "أحمد بن عبد الحق" والذي يظهر لي أن الكتّابين للمصنف "أحمد بن أحمد بن عبد الحق" ويشهد لذلك أمور:

- 1- أن جميع من ترجم له وذكر مصنفاته نسبهما إليه كما تقدم ذكرهم.
- 2- جميع من ترجم لأبيه "أحمد بن عبد الحق" لم يذكر له مصنفات أصلاً لا هذين الكتّابين ولا غيرهما.
- 3- جاء في كشف الظنون: 1970/2 في الكلام عن "النقابة" للسيوطي: ما نصّه ونظمه شهاب الدين أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي المصري "المتوفى سنة 990 تسعين وتسعمائة" وزاد أربعة علوم فصار ثمانية عشر علماً أوله [الحمد لله الكريم المحسن الواسع الفضل العظيم المنن] إلخ سمّاه "روضة الفهوم بنظم نقاية العلوم" ثم شرحه منتبهاً لشرح الأصل وسمّاه "فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم" وزياداته هي الحساب والعروض والقوافي والمنطق، في ألف وخمسمائة بيت تقريباً، وقد فرغ من بياض الشرح في رجب سنة 982، إثنين وثمانين وتسعمائة) هـ.

4) النظم المذكور "روضة الفهوم" فيه تقرير لمذهب الأشاع فيما يتعلق بصفات الله عز وجل عامة، وبصفة "الكلام" خاصة، إذ يقول في باب "علم أصول الدين" عند ذكره لصفات الله تعالى ما نصه¹:

حياته وبصره وسمع	قديمة محصورة في سبع
كلامه واللفظ عنه سمّي	إرادة وقدرة وعلم
فقدّم إلى القرآن يُنمى	بذا وبالقرآن كلُّ يُسمّى
ذا فهو مقروءٌ بلفظ يُستمع	إذا أريد أولٌ به ومع
وفي الصدور اللفظ حفظاً يعلم	كذا بأشكال الحروف يرقم

وقال في نهاية الباب المذكور:

جميعهم على هدى والأشعري في السنة الإمام حقاً الحري

-أما التوضيح على رسالة السبط المارديني في العمل بالربيع المجيب، فهو مخطوط في علم الفلك في 11 ورقة، وهو شرح مختصرة لرسالة العلامة بدر الدين محمد بن محمد بن أحمد الغزّال الدمشقي، الشهير بسبط المارديني، وهو عالم بالفلك والرياضيات وكان مؤقتاً بالجامع الأزهر، له مصنّفات ورسائل عديدة في الحساب والتوقيت والفرائض وغيرها، توفي سنة 912هـ².

ورسالته المذكورة مخطوطة في خمس ورقات واسمها "الرسالة الفتحية في الأعمال الجيبية"، ومشمّلة على مقدمة وعشرين باباً، وهي في معرفة اتجاه القبلة ومواقيت الصلاة والمطالع الفلكية ونحوها.

والذي يظهر أن "التوضيح" المذكور سابقاً هم للمصنّف "أحمد بن أحمد بن عبد الحق" وذلك لأمر:

1) أن جميع من ذكر هذا الكتاب نسبه إليه، ولم ينسبه أحد إلى أبيه.

¹ - روضة الفهوم ص: 283،
² - البدر الطالع 242/2، الاعلام: 54/7

(2) صعوبة أسلوبه، فهو قريب من أسلوب المصنف.

(3) جاء في أوله ما نصّه: (.. وبعد فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي الشافعي، توضيح على الرسالة الموضوعة في العمل بالربع المجيب تأليف الشيخ العلامة بدر الدين المارديني رحمه الله وضعت عليه حين قراءتي لها على شيخنا العلامة المفتن السيد الشريف محمد بن أبي الخير الأرميوني المالكي أطال الله بقاءه) أه.

والشيخ المذكور هو محمد بن محمد بن عبد الله الأرميوني، لأن "أبا الخير الأرميوني" اسمه "محمد بن عبد الله" وهو فقيه مالكي، له رسائل في الفلك ونحوه، وقد توفي بالقاهرة سنة 871هـ وذلك قبل أن يبلغ الثلاثين من عمره¹. فيبدو أن الشيخ الذي ذكره السنباطي إنما هو ابن هذا المذكور، إذ لا توجد له ترجمة - والله أعلم.

- أما "شرح القصيدة الهمزية في المدائح النبوية" - وهو مخطوط يقع في 79 ورقة - فقد نسبها إليه جميع من ذكره ممن أورد مصنفاته، ثم إن المصنف له ميل إلى التصوف، حيث أتى على طريقة "الجنيد" وذلك في نظمه "روضة الفهوم" حيث قال ص5: (جُنَيْدُنَا طَرِيقُهُ مَقْوَمٌ) أه.

والقصيدة المذكورة أصل في هذا الموضوع

- ثم إنه قد كتب اسم المؤلف على أول ورقة منه، وعبارته: (هذا شرح الهمزية للإمام الهمام العالم العلامة الشيخ شهاب الدين أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي رحمة الله تعالى ونفعنا به وبعلمه ورضي عنه وعن أبيه أمين) أه.

¹ - الاعلام: 238/6

- كما قد جاء في آخره النص -من كلامه- على نسبة الشرح إليه، إضافة إلى النص على مذهبه الشافعي وعقيدته الأشعرية وطريقته الصوفية، حيث قال ما نصّه: (قال مؤلفه نفع الله بعلومه ومدده: وكان الفراغ من تبييضه على يد كاتبه مؤلفه الفقير أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي أصلاً، المصري مولداً وموطناً، الشافعي مذهباً، والأشعري اعتقاداً، والخلوتي طريقة، الشاذلي حقيقة، ... الخ).

وعلى كل حال فإن الكتاب عليه مآخذ وملاحظات كثيرة، منها حشوه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، ومنها أخطاء عقديّة خطيرة في التصوف والتوسل والتبرك والغلو وتأويل الصفات ونحو ذلك ، ومثال هذا قوله في ص78 (... أي قبرك المكرم الذي هو أفضل من سائر البقاع حتى الكعبة والعرش) أه.

وفاته:

أما عن وفاته فقد اتفقت الروايات على أنها كانت في نهاية القرن العاشر - ما بين 990 الى 998-، واختلفت في تحديد السنة، ومجمل ما ذكر من ذلك أربع روايات:

- (1) أنه توفي سنة 990هـ، هذا ما ذكره في كشف الظنون، وفي إيضاح المكنون، وفي هدية العرفين.
- (2) أنه توفي سنة 995هـ، وهذا ذكره في الأعلام، وفي معجم الأعلام.
- (3) أنه توفي سنة 997هـ، ذكر ذلك الغزي في "الكواكب السائرة"، وابن العماد في الشذرات.

(4) أنه توفي في سنة 998هـ، ذكر ذلك الغزي في الكواكب السائرة.
لكن أكثر كتب الفهارس التي ذكرت مخطوطاته تذكر وفاته سنة 995هـ، والله أعلم.

المبحث الثاني

التعريف بالكتاب

ان لهذا الكتاب اهمية بالغة ويمكن تلخيصها في الآتي:

- (1) كون الكتاب في "علم القراءات" المتعلق بأشرف كتاب وأحسن كلام، وعزوف كثير من طلبة العلم عن الاشتغال بمخطوطات هذا العلم، وترك المجال في ذلك للمستشرقين وتجار الكتب ونحوهم.
- (2) مكانة المتن المشروح، وهو نظم "حرز الأمانى ووجه التهاني" عند علماء القراءات، وتلقيهم له بالقبول واعتباره أصلاً في هذا الفن، لكونه نظماً لكتاب من أهم كتب القراءات وأوا وهو كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني ت 444هـ.
- (3) مكانة كل من "الداني" و"الشاطبي" العلمية، وشهادة أهل هذا الفن لهما بطول الباع، وسعة الإطلاع، وهذا الشرح يتعلق بكتأبيهما تعليقاً مباشراً وشديداً.
- (4) هذا الشرح من أكبر الشروح حجماً، إذ تتراوح نسخه المخطوطة ما بين 94 ورقة - إلى 232 ورقة، وذلك لسعة علم مصنفه، لا سيما وأن له باعاً في التأليف والتصنيف والشروح.
- (5) هذا الشرح -من الناحية التاريخية- يقع وسطاً بين الشروح المتعددة والمشهورة لهذا النظم، إذ أن غالبية تلك الشروح المعروفة والمشهورة ألفت في القرن السابع، نحو "شرح السخاوي" ت 643هـ، و "شرح شعلة" ت 656هـ، و"شرح الفاسي" ت 656هـ، و "شرح أبي شامة" ت 665هـ، واشتهر من القرن الثامن "شرح الجعبري" ت 732هـ، ومن القرن التاسع "شرح بن القاصح" ت 801هـ، أما المطبوعة فليس شيء ألف في

القرن العاشر الهجري، وإن كان فيها ما ألف أخيراً في هذا القرن نحو شرح الضباع والقاضي جزاهم الله خيراً.

(6) جمع هذا الكتاب بين الإيجاز والتفصيل، وبين الإختصار والتطويل، وذلك بحسب ما يقتضيه المقام، فهو يتميز بدقة العبارة واختصارها الشديد في كثير من الأحيان، ومع ذلك فهناك مواضع تتميز بالتطويل والتفصيل، مع أن الجمع بين الأمرين عسير إلا لمن يسره الله عليه.

(7) كما تميز هذا الشرح بتلخيص أوجه القراءة في نهاية كل موضع يطول فيه الكلام وتكثر فيه التفرعات والأقسام.

(8) في هذا الشرح اعتماد كبير على كتاب "النشر" لابن الجزري ونقل عنه ومقارنة معه في بعض المواضع، وهذا مما لا يوجد في الشروح الأخرى التي تقدمت عن عصر ابن الجزري ت 833هـ، "والنشر" عمدة بين سائر التصانيف، كما أن ابن الجزري عمدة في التأليف.

(9) في هذا الشرح نوع اهتمام بتوجيه القراءات، وخاصة في بعض المواضع المشكلة، والتي تحتاج الى إيضاح وبيان، لا سيما من ناحية اللغة والاعراب، التي يظهر براعة المصنف فيها وتمكّنه منها.

(10) للشارح عناية بإيراد الأقوال أحيانا وذكر الخلاف، وكثيراً ما يرجح ويختار ما يراه صواباً، بعبارة "وهو الأصح" أو "وهو الصواب"، ثم إنه يردُّ على المخالفين، ويستدرك على بعض المؤلفين.

(11) لم يكتف الشارح بما في "حرز الأمانى" من الأحكام والقراءات، بل إنه زاد عليها بعض الزيادات المهمة، ومن ذلك أنه أضاف أحكام الميم الساكنة واللام

الشمسية والقمرية - التي لم يذكرها الشاطبي - وختم بها باب "أحكام النون الساكنة والتنوين".

(12) اعتنى الشارح بنسخ "الشاطبية" ورواياتها، فكثير ما يتكرر قوله "وفي هذه النسخة كذا.." عند شرحه للأبيات، فيدلنا على روايات "لحرز الأمانى" ربما كانت غير مشهورة، ولم يذكرها غيره من الشراح.

(13) ينبه الشارح أحيانا الى زيادات القصيد "الشاطبية"، ففي أكثر من موضع يقول "وهذا مما زاده الناظم على التيسير".

تلك أبرز مميزات هذا الشرح، والتي تظهر أهميته، وتبين مكانته وترفع منزلته.

المبحث الثالث

دراسة منهج الكتاب و طريقته في الشرح

لقد سار المصنف في هذا الشرح على نفس ترتيب الإمام الشاطبي في قصيدته "حرز الأمانى" ولذا فقد اشتمل الكتاب بصورة عامة على الآتي:

- (1) مقدمة الشارح: وهي مقدمة مختصرة جداً، أثنى فيها المصنف على شرحه، وبين أنه إنما أراد تجلية معني القصيدة وذكر فوائدها، وأنه ترك ما لم يتعرض له الناظم من التعليل. ولم يذكر الشارح في مقدمته هذه منهجه في الشرح ولا من سبقه بالشرح والتأليف ولا ما يتعلق بالقراءات السبع عموماً، وبالشاطبية و ناظمها خصوصاً. ولعله اكتفى بما سيأتي من مقدمة الناظم.
- (2) مقدمة الناظم: وهي وافية طويلة في نحو أربعة وتسعين بيتاً، ذكر فيها بعض ما يتعلق بالقرآن وفضله، ثم أثنى على القراء السبعة عموماً، ثم ذكر كل واحد منهم مع ذكر أشهر قارئيه له، ثم ذكر منهجه ورموزه في هذه القصيدة، ثم أشار إلى أنها اختصار لكتاب "التيسير"، ثم ذكر تسميتها وختم مقدمته بما ظهر من تواضعه من طلب الاغضاء عما قد يكون فيها من خلل، وإحسان الظن بناظمها، ودعا الله عز وجل بالاخلاص وأن يجعل القرآن شافعاً له ولجماعة القراء .
- (3) ابواب الاصول المتضمنة ذكر خلاف بين القراء في الحروف التي يكثر دورها في القرآن الكريم، وهي اربعة وعشرون باباً، مرتبة على حسب ترتيب نظم الشاطبية، وقد ألحق الشارح "أحكام الميم الساكنة واللام الشمسية والقمرية" بآخر باب "أحكام النون الساكنة والتتوين" اتماماً لهذا الباب.

4) باب "فرش الحروف" ويتضمن ذكر الخلاف بين القراء في الحروف التي يقلُّ دورها في القرآن الكريم مرتباً على السور من البقرة

الى الناس، فيذكر في كل سورة الكلمات المختلفة فيها بحسب تسلسل الآيات غالباً، ثم يختم بذكر ما فيها من ياءات الإضافة والزوائد، وقد التزم المصنف تقريباً بإيراد ما نظمه ابو شامة رحمه الله لياءات الزوائد وذلك في نهاية كل سورة.

5) ختم المصنف كتابه بذكر باب "التكبير"، ثم باب "مخارج الحروف وصفاتها"، ثم شرح خاتمة الناظم التي ذكر فيها عدد أبيات الشاطبية والتمس العفو والاغضاء، وطلب الدعاء ثم حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وبالجملة فهناك ملامح عامة ظهرت في منهج المصنف وتكررت في مواضع عديدة، وهناك محاسن ومميزات ظهرت في مواضع متفرقة، وهناك مأخذ وملاحظات يحسن التنبيه عليها، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أما الملامح العامة لمنهج المصنف في كتابه فهي:

- 1- صعوبة أسلوبه ودقة عباراته، وغلبة الجانب النحوي فيهما.
- 2- حسن ترتيبه وتلخيصه للأوجه والقراءات في الآية الواحدة.
- 3- نقله عن عدد من كتب القراءات المتقدمة كإبراز المعاني والنشر ونحوهما.
- 4- إيراد بعض إشكالات وحلها والرد على المخالفين، والترجيح عند ذكر الخلاف، والتنبيه الى أخطاء بعض الشراح والمصنفين وتعقبهم والاستدراك عليهم.
- 5- توجيه عدد من القراءات، وخاصة ما أشكل منها.

6- شرح غريب ألفاظ الشاطبية، وضبط مشكل ألفاظها بالحروف، وإعراب بعض أبياتها.

وأما محاسن ومميزات الكتاب فيمكن تلخيصها في الآتي:

- 1- اطلاع المصنف على عدد من نسخ "الشاطبية" وذكر بعض الفروق بينها.
- 2- تنبيهه على زيادات "الشاطبية" على التيسير في عدد من المواضع.
- 3- إيراد نظم أبي شامة لآيات الزوائد في نهاية كل سورة تقريباً.
- 4- إضافته لأحكام الميم الساكنة واللام والشمسية والقمرية في آخر باب "أحكام النون الساكنة والتنوين"، وذلك زيادة على ما في "الشاطبية".
- 5- تقييده لبعض ما أطلقه الناظم، وزيادته لبعض شروط تركها، وتفصيله لمجملات كلامه، مع إضافته التنبيهات اللازمة لذلك، ونقل تنبيهات ابن الجزري في النشر.

وأما المآخذ والملاحظات التي يحسن التنبيه عليها فهي على ما يأتي:

- تأويل بعض صفات الله عز وجل ومخالفة منهج أهل السنة والجماعة في ذلك.
- تعقيده بعض العبارات وغموضها وصعوبة فهم المقصود منها.
- عدم العزو في النقل أحياناً، وعدم التنبيه الى انتهاء الكلام المنقول.
- الإسهاب والإطالة في بعض المواضع مع شدة الاختصار في مواضع أخرى.

أما تفصيل ذلك كله وبيانه فهو كما يلي:

أولاً: الملامح العامة:

1- أما عن أسلوب المصنف في الكتاب، فتظهر عليه الصعوبة والدقة، فليس من السهل إدراك مقاصده، أو فهم معانيه، كما يظهر عليه الطابع النحوي في كثير من توجيهاته وتعبيراته، وهذا واضح في عموم هذا الشرح وجميع أبوابه ولكل من يطلع عليه ويقرأ ولو بعض صفحاته.

هذا عدا بعض مواضع في الكتاب ظاهرة التعقيد والدقة، وتحتاج الى تحليل دقيق وتفكير عميق وطول تأمل وسيأتي مثالها فيما يتعلق بالماخذ على منهج المصنف. أما الأمثلة والنماذج على صعوبة أسلوبه ودقة عباراته، فهي كثيرة، ومنها على سبيل المثال:

أ/في خمسة عشر موضعاً من باب "إياءات الزوائد" يكرر المصنف عبا موهمة كقوله "فهو وهم في الحالين" التي يتبادر الى الذهن منها ان القارئ المذكور ومعه قراء غيره يثبتون الياء أو يحذفونها في الوصل والوقف، لكن بعد تأمل السياق يتضح أن حكم الياء يختلف بالنسبة لهذا القارئ عن الباقيين، ونصّ كلامه في إحدى تلك المواضع على ما يأتي: (وإثبات الياء في "المعال" في الرعد لابن كثير المدلول عليه بالبدال أول الكلمة عقبه [دره] أي حسنه الذي به كحذفه للباقيين، فهو وهم في الحالين) أهـ.

فهذه العبارة معناها هنا: أن ابن كثير يثبت ياء (المتعال) في الحالين على أصله، والباقيون يحذفونها في الحالين.

ب/في سورة البقرة وفي شرحه لقول الناظم: [وفي الصابئين الهمز والصابئون خذ] قال: (أي خذ الهمز في (الصابئين) في هذه السورة وسورة الحج و (الصابئون) في المائدة لغير نافع المدلول عليهم بالخاء أول (خذ)، ولا تأخذه فيها مع ضم الباء في الثاني اللازم لعدم أخذه فيه لنافع) أهـ.

فالجمله الأخيرة وهي قوله: (ولا تأخذه فيهما مع الضم الباء في الثاني اللازم لعدم أخذه فيه لنافع) صعبة الفهم لأول مرة، وتحتاج الى تأمل، وإنما معناها: أن ضم الباء في "الصابون" يلزم منه عدم الهمز فيها لنافع.

وعند قول الناظم: [ولا يعبدون الغيب شايح دُخلاً] قال الشارح: (و "لا يعبدون" من قوله تعالى: " لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ " الغيبُ فيه لحمزة والكسائي وابن كثير المدلول عليهم بالشين والذال أولى الكلمتين عقبه [شايح دُخلاً] أي تابع ما بينه وبين مداخله كالخطاب فيه للباقيين وهو في الأول ما قبله وفي الثاني ما بعده) أهـ.

فالعبارة الأخرى وهي قوله: (وهو في الأول ما قبله وفي الثاني ما بعده) لا يظهر مقصوده من قوله (الأول، والثاني) ولا مرجع الضمير في قوله: (ما قبله، ما بعده). وإنما معناها: أن وجه قراءة حمزة والكسائي وابن كثير بياء الغيب في "لا يعبدون" إنما هو جرياً على السياق الذي قبله وهو قوله "وإذ أخذنا" أما قراءة الباقيين بباء الخطاب فهي محمولة على ما بعده من الخطاب في قوله تعالى: (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ) وقوله تعالى (وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ).

أما ما يتعلق بميل المصنف إلى الجانب النحوي الذي تزيد به صعوبة فهم بعض العبارات، فيظهر ذلك في جهتين:

الأولى: إيراد عدد من المسائل النحوية والاشارة الى الخلاف فيها مع الترجيح أو الرد على القول المرجوح أحياناً، ومن هذه المسائل:

أ) مسألة "العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض": أوردها عند شرحه لقول الناظم: [وحمزة والأرحام بالخفض جملاً] في أول سورة النساء.

ب) مسألة إضمار حرف الجر وانه قليل في الكلام، وكذا مسألة جواز العطف على معمولي عامل، وامتناع العطف على معمولي عاملين: أوردهما عند قول الناظم: [وإنّ وفي أضمر بتوكيدٍ أوّلاً] في سورة الشريعة.

ت) مسألة "الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف في الشعر": أوردها عند قول الناظم:

وَمَفْعُولُهُ بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ فَاصِلٌ وَلَمْ يُلَفَّ غَيْرُ الظَّرْفِ فِي الشِّعْرِ فَيَصَلَا

والبيتين بعده، وذلك في سورة الأنعام.

الثانية: توجيهه لعدد من القراءات توجيهاً نحويّاً تظهر فيه دقة العبارات مع كثرة الضمائر والتباسها، فمن أمثلة ذلك ما ذكره في آخر سورة آل عمران عند قول الناظم: [وفيه العطفُ أو جاء مُبدلاً] في قراءة "فلا تحسبنهم" على اختلاف القراءات الثلاث المذكورة [العطف] على "لا يحسبن" إن اختلف فاعلها وذلك على القراءة الأولى إذ فاعل الأول عليها "الذين يفرحون" والثاني ضمير الرسول المخاطب وكذا على الثانية في أحد الاحتمالين فيها وهو أن يكون فاعل الأول عليها ضمير الرسول الغائب والثاني ضمير "الذين يفرحون" [أو جاء مُبدلاً] من "لا يحسبن" بمعنى توكيداً له إن اتحد فاعلها وذلك على القراءة الثانية، إذ فاعلها عليها ضمير الرسول المخاطب وكذا على الثانية في الاحتمال الثاني فيها وهو أن يكون فاعل الأول "الذين يفرحون" والثاني ضميره وفي الأول حذف المفعولين إن كان فاعله "الذين يفرحون" أو المفعول الثاني إن كان فاعله ضمير الرسول لدلالة مفعول الثاني أو

مفعوله الثاني وهو "بمفازة" على ذلك ويجوز أن يكون ثاني مفعولي الأول وحذف من الثاني لدلالته عليه) أهـ.

2- أما عن حسن ترتيبه وتقسيمه للأقوال والمذاهب وتلخيصه للأوجه و القراءات في الآية الواحدة، فقد التزم المصنف بذلك تقريباً، فهو بعد أن يشرح البيت الذي فيه أوجه القراءة شرحاً تفصيلياً، يعود الى تلخيص ذلك وجمعه وإعادة ترتيبه، وهذا مواضعه كثيرة لا تكاد تحصر، وأشير إلى بعضها على سبيل المثال دون نقل نصّ كلامه فمنها:

- أ. أوجه القراءات في "يُؤدّه، نوّله، نصله، نوّته" وهي أربع قراءات.
- ب. أوجه القراءات في "ألّقه" وهي أربع قراءات.
- ج. أوجه القراءات في "يتّقه" وهي ست قراءات.
- د. أوجه القراءات في "يرضه" وهي خمس قراءات.
- هـ. أوجه القراءات في "أرجه" وهي ست قراءات.
- و. تقسيمه لحروف الفواتح الى أربعة أقسام، وذلك تلخيصاً لشرح البيت: [ومدّ له عند الفواتح مشبّعاً ... الخ].
- ز. أوجه قراءة "أ أمنتم" في سورة طه، وفيها ثلاث قراءات.
- ح. أوجه القراءة في الهمزتين المفتوحتين من كلمة، وهي خمس قراءات، وفي المفتوحة والمكسورة أربع قراءات، وفي المفتوحة والمضمومة خمس قراءات.
- ط. أوجه القراءة في "جبريل وميكائيل".
- ي. أوجه القراءة في الهاء والياء من "كهيعص" وهي خمس قراءات، وفي الطاء والهاء من "طه" وهي ثلاث قراءات.

الى غير ذلك من النماذج الدالة على منهج المصنف في تلخيصه وترتيبه لأوجه القراءة، هذا إضافة الى حسن ترتيبه وتقسيمه وربطه بين أبيات الشاطبية، فكثيراً ما

يشير الى هذا التفرغ وتلك التقسيمات بقوله: (ولما فرغ من كذا ... ذكر كذا وكذا)،
واوضح مثال هذا الأمر ما ذكره في مقدمة "باب المد والقصر" حيث افتتح الكلام
عن المد بذكر تقسيماته وأنواعه فقال: (المد قسمان: مد اصلي طبيعي ومد فرعي،
والمراد هنا بالقصر الأول وبالمد الثاني وهو نوعان،...، وكل منهما إما سببه الهمز
أو الساكن وهو أقوى من الهمز، وقد بدأ بما سببه من النوع الأول "الهمز" وقسمه
قسمين الأول: ما سببه الهمز اللاحق وهو أقوى من الهمز السابق...)

3- أما عن منهج المصنف في نقله عن الكتب المتقدمة، والمصادر التي رجع
إليها وأفاد منها، فليس للمصنف منهج واحد ثابت في نقله عن الكتب والمصادر
التي أفاد منها في شرحه، ولكن بدراسة هذه النقول والتأمل فيها، تتلخص طريقته في
النقل في النقاط الآتية:

- 1- النص على اسم القائل أو اسم الكتاب، كقوله: (قال في الأقتناع -قال في
النشر- قال أبوشامة) وهو إذا فعل ذلك ذكر النص محدداً وبلفظ مقارب
للأصل المنقول عنه.
- 2- ذكر الكلام المنقول بمعناه، ثم الإشارة إلى مصدره، فكثيراً ما يلخص نقولاً و
أقولاً ثم يقول بعدها -مثلاً: (نبه عليه في النشر -قاله أبو عبد الله الفاسي- انتهى
ملخصاً من ..).
- 3- الإشارة الى نقل أو رأي لمصنف دون نقل كلامه، كقوله: (خلافاً للأهوازي -
وهي لغة حكاها الفراء - ولا تبال بمن أنكره كأبي عبيده).
- 4- النقل عن بعض تلك المصادر بالنص أو بالمعنى مع عدم العزو أو الإشارة
إليها، وهذا قليل جداً، حيث وقع ذلك منه في أربعة مواضع وهي:

أ) في باب ياءات الزوائد ص 349 ذكر كلاماً في قراءة "تسألن" بالكهف وهو يوافق تقريباً ما ذكره ابن الجزري في النشر: 313/2 مع اختصار يسير فيه.

ب) في "باب نقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها" ص 166 ذكر كلاماً في ترك نقل حركة الهمزة في قراءة "كتأبيه إني"، ثم قال في آخره: (ذكره في النشر) وهو كذلك في النشر: 409/1، لكن أصل الكلام بنصّه تقريباً في إبراز المعاني ص:165.

ت) في باب "الفتح والامالة" ص 254 ذكر عبارة قصيرة في بيان معنى قول الناظم: (فاعلم لتعملاً) قال: (لا لتجعله وسيلة الى المفاخ والمجادلة) أه، وهذه العبارة بنصها في شرح شعلة ص 195، فيحتمل أن يكون الشارح نقلها عنه، أو يكون وقع ذلك موافقة.

ث) في سورة إبراهيم" ص 625-626 ذكر شرحاً مطّولاً عند قول الناظم: [كها وصلٍ أو للساكنين وقطربٌ... الخ].

وما ذكره موجود بألفاظ متقاربة جداً في شرح شعلة ص 451، وفيه الاحتمالات المتقدمة آنفاً.

وعلى فرض إطلاع الشارح على شرح شعلة والنقل عنه، فإنه يضاف إلى مصادره المذكورة سابقاً. مع ملاحظة أن الشارح لم يسمّ شعلة ولم يذكر شرحه مطلقاً.

5- أما عن تنبيه الشارح الى انتهاء النص المنقول، فإنه حينما يورد الكلام بالمعنى يقول: (نبه عليه في كذا، أو ذكره فلان ...) كما تقدم. لكنه عندما يورد الكلام بنصّه، فأحياناً يشير الى نهاية النص بقوله: (انتهى) وأحياناً كثيرة يعقب على النقل بما يشعر بانتهائه، كأن يقول: (فَعُلِمَ كذا وكذا) وأحياناً لا يتبين نهاية النقل إلا بالرجوع إلى المصدر الذي نقل عنه.

4- من الملامح العامة في منهج المصنف أنه يورد بعض الاشكالات ويرد على المخالفين ويرجّح ما يراه صواباً ويستدرك ويتعقب على بعض الشراح والمصنفين، ويظهر هذا في مواضع عديدة من هذا الشرح منها:

(أ) الإشارة الى خطأ الجعبري وتوهمه بأن القطع هو السكت فيما يتعلق بوصل أواخر السورة.

(ب) الإشارة الى خطأ أبي عبيد ومن وافقه من النحويين في إنكارهم للقراءة بإسكان الهاء في نحو: "يؤده، نصله".

(ت) حكايته للخلاف في مقدار المد الواجب المتصل، وتقدير مراتبه بالألفات.

(ث) حكاية الخلاف فيما يتعلق بالهمزة المكسورة بعد الضم وكذا المضمومة بعد الكسر، وذكر مذهب سيوييه والأخفش في ذلك.

(ج) أورد الشارح إشكالا عند قول الناظم:

وَقَالُونَ فِي الْأَحْزَابِ فِي لِلنَّبِيِّ مَعَ بُيُوتَ النَّبِيِّ الْيَاءَ شَدَّدَ مُبْدِلًا

فقال: (فإن قيل اجتمع فيما ذكر في الوصل همزتان مكسورتان من كلمتين وأوصله في ذلك تسهيل الأولى كالياء. ويرى الباحث ان مقيد بغير ما ذكر ونحوه ...).

(ح) ذكر في سورة النحل الخُلف عن البزي في حذف الهمز في "شر كاءي"، ثم قال: (والراجح الجزم بعدم حذف الهمزة له كالباقين إذ يلزم على حذفها قصر الممدود وهو غير جائز إلا في ضرو) أه.

(خ) رده على النحاة الذين أنكروا قراءة (منسأته) بسكون الهمز.

(د) في مواضع عديدة ينقل الخلافات التي يوردها ابن الجزري في النشر، ثم يذكر اختيار ابن الجزري ويرتضيه.

5- توجيه الشارح للقراءات:

لقد وجّه المصنف في شرحه كثيراً من القراءات، مع الإختصار في ذلك وعدم التفصيل، ويتركز منهجه في التوجيه في ثلاث نواحي وهي:

(1) ناحية الإعراب والنحو والصرف.

(2) ناحية اللغة وغريب الألفاظ.

(3) ناحية التفسير وما في معناه.

أما توجيهه للقراءات من ناحية الإعراب والنحو والصرف فهو كثير - وقد تقدمت الإشارة إليه مع المثال الأول له في الفرق الأولى من الملامح - ومن أمثلة ذلك أيضاً:

(أ) توجيهه لقراءة "فيضاعفه" برفع الفاء على الاستئناف أو العطف على "يقرض"، وبنصبها على جواب الاستفهام على المعنى.

(ب) توجيهه لقراءة "سُعدوا" بضم السين قال: (وهو مشكل لأن ضمّه إنما هو على بناء "سعد" للمفعول، وكيف بينا له وهو لازم؟ "وسلبه" أي اسئل عن توجيهه علماء النحو، وقد وجّه بأن "سعد" يستعمل لازماً ومتعدياً، يقال: سَعِد زيد وسُعِدَه، وإن كان الأول أشهر) أهـ.

(ج) توجيهه لقراءة "فله جزاءً الحسنى" بسورة الكهف، بنصب (جزاء) على أنه حال والتقدير: فله الحسنى جزاءً، ويرفعه على أنه مبتدأ مضاف والتقدير: فله جزاء الخصلة الحسنى.

د) توجيهه لقراءة "ألا يسجدوا" بالنمل، على القراءة بتخفيف اللام وتشديدها، وبيان أصل الكلمة على كلا القراءتين.

الى غير ذلك من الأمثلة في نحو هذا.

- وأما توجيهه من ناحية اللغة والغريب، فقد استعمله كثيراً، ففي عدد كثير من القراءات يذكر الأوجه في قراءة الكلمة ثم يقول: "وهما لغتان" ونحو ذلك، أو يذكر أصل اشتقاق الكلمة على القراءتين، أو يبين أنّ إحدى القراءتين تشمل في معناها اللغوي القراءة الثانية، وهكذا.

ومن أمثلة ذلك:

أ) ذكر في قراءة "يحسبهم الجاهل" بالبقرة: بكسر السين وفتحها أنهما لغتان. وكذا في قراءة "متّ" بمريم بضم الميم وأنها من مات يموت، وبكسرها وأنها من مات يمات قال: (لغتان فصيحتان).

وكذا في قراءة "يضاهئون" بالتوبة على قراءة عاصم، قال: (فتكون عنده "يضاهئون" بكسر الهاء وزيادة همزة مضمومة بعده من "ضاهأ" المهموز اللام، وعند الباقيين "يضاهون" بضم الهاء وحذف الهمزة من "ضاهي" المعتل اللام، وهما لغتان) أهـ وغير ذلك كثير... .

ب) ذكر في توجيهه لقراءة "والعنهم لعناً كبيراً" بالأحزاب بالباء والثاء ما نصّه: (... وذلك أن لما كان مثل العظيم في المعنى وكان كلُّ كثيرٍ عظيماً دلّ الكبر على الكثرة وعلى الكبر معاً، فتضمن ما بالباء الموحدة للمعنيين جميعاً الكبر والكث) أهـ.

ت) في قراءة "فعرّزنا بثالث" بسورة يس بتخفيف الذال وتشديدها قال: (هم على الأول من عزّ بمعنى غلب أي غلبناهم وقهرناهم بثالث، وعلى الثاني من عزز إذا قوّاه أي فقوينا المرسلين بثالث) أهـ.

ث) في قراءة "أشهدوا خلقهم" في الزخرف بهمزة واحدة بعدها شين مفتوحة وبزيادة همزة ثانية مضمومة مع سكون الشين، وتوجيه الأولى بأنها من الشهادة بمعنى الحضور، والثانية من الإشهاد بمعنى الإحضار.
الى آخر هذه الأمثلة.

وأما توجيهه للقراءات من نواحٍ أخرى سوا من جهة التفسير أو غيره فهذا قليل بالنسبة لسابقه ومن أبرز أمثله:

أ) في قراءة "محصنات، المحصنات" المنكر والمعرّف حيثما وقعا في القرآن، بكسر الصاد وفتحها، قال: (ومعناه على الكسر أحصنّ فروجهن، وعلى الفتح أحصنهن التزويج أو أزواجهن) أهـ.

ب) في قراءة "ولا ادراكم" في يونس بقصر "ولا" قال: (والمراد بالقصر فيهما حذف الألف فتصير اللام النافية من "لا" في "ولا أدراكم" لام جواب "لو" أي: لو شاء الله ما تلوته عنكم ولأعلمكم الله به على لسان غيري) أهـ.

ت) في قراءة "إلياسين" في الصافات بكسر الهمزة وقصرها مع سكون اللام، وفتحها ومدّها مع كسر اللام، قال: (وقد وجّه الأول بأن المراد إلياس إذ هو لغة فيه كإدراسين في إدريس، والثاني بأن المراد ذرية ياسين وهو أبو إلياس، والتقدير: سلام على ذرية ياسين الذين منهم إلياس لأجله) أهـ. ونحو هذا أيضا كثير.

ومن الملامح العامة في منهج المصنف: شرح غريب ألفاظ الشاطبية وضبط مشكلها بالحروف، وإعراب بعض أبياتها، وقد وقع ذلك منه في مواضع كثيرة أثناء شرحه منها:

(أ) بيانه وشرحه لغريب الألفاظ نحو قول الناظم: [حَقُّ ضِغَاطٍ عَصِيٍّ خَطَا]، وقوله [قِطَّ خَصَّ ضِغَطٍ]، وكذا توضيحه لمعنى عدد من الألفاظ المتكرر في النظم مثل: [دارِمٍ - شُلْشُلَا - نَهْشُلَا - رُقُلَا - وَلَا - مِلا ...].

(ب) ضبطه لبعض الألفاظ بالحروف نحو قوله: [صفا ذَرَه كُلا]: بفتح الدال وضم الكاف جمع كلية وقصر صفا للضرو[أه].

ومثله قوله: ["أيضا" بفتح الهمز وكسره جمع أضاة وهي غدير الماء]أه.

ومثله قوله: ["أولى العلائق" جمع علاقة "مِطُولًا" بكسر الميم أي حبلاً يعلّق ويستمسك به]أه. ونحو ذلك كثير.

(ت) إعرابه لبعض ألفاظ الشاطبية: وهذا وقع منه فيما يشكل من الألفاظ والمعاني وامثله كما يلي:

عند قول الناظم: [... بصوتٍ خفيٍّ كلِّ دانٍ تنوِّلا]. قال: (وقوله "بصوت" متعلق بـ "إسماع" وكلِّ دانٍ مفعوله الثاني)أه.

عند قول الناظم: [... وسكَّنوا *** مع الضم في الصُّدْفِينِ عن شعبة المَلَا]. قال: (... ويحتمل أن يكون "المَلَا" بدل من الواو في "سكَّنوا")أه.

عند قول الناظم: [... وأن تنفدَ التذكيرِ شافٍ تَأوِّلا]. قال: (... ويحتمل ان يكون "تَأوِّلا" فعلاً ماضياً نعتاً لشافٍ)أه.

عند قول الناظم: [... يطمث في الأولى صُمَّ تُهدى وتقبلا]. قال: (.. "تُهدى وتقبلا" هما مجزوما في جواب الأمر، الأول لفظاً والألف للأتباع، والثاني محلاً وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة)أهـ. ومثل هذا كثير..

ثانياً: المحاسن والمميزات:

إن لهذا الكتاب مميزات عديدة ومحاسن كثيرة، فالشارح لم يقتصر على بيان معاني ألفاظ الشاطبية، وإنما أثرى كتابه بفوائد قيّمة وإضافات مهمة، وبعض ما تقدم ذكره والإشارة إليه هو لا شك من المحاسن والمميزات مثل:

أ) توجهه للقراءات التي تحتاج الى توجيه.

ب) عنايته بألفاظ الشاطبية ضبطاً وشرحاً.

ت) ترتيبه وتلخيصه للأوجه والقراءات.

ث) تحريره لبعض مسائل الخلاف وترجيحه فيها.

وهناك مميزات أخرى تضاف إلى هذه فمنها:

1- اطلّعه على عدة نسخ للشاطبية وذكره بعض الفروق والإختلاف بينها، وهذا أشار إليها الشارح مرات عديدة منها:

أورد الشارح قول الناظم: [ولا يمنع الاسكان في الوقف عارضاً ..] برواية أخرى وهي: [ولا يمنع الاسكان إذ هو عارض ..] ثم إنه أشار إلى الرواية الأولى فقال: (وفي نسخة في الوقف عارضاً)أهـ.

عند قول الناظم: [وَصُمَّ لِباقِيهِمْ وَحَمْزَةٌ وَقْفُهُ ... بواوٍ وَحَفْصٌ وَاقْفَاءٌ ثُمَّ مُوَصَّلًا] أشار إلى نسخة فيها رواية أخرى للبيت وهي أوضح في المعنى، حيث قال: (... وقد

صرّح بذلك في نسخة وهي: [وفي الوقف عند الواو أولى وضم غيره ... ولحفص الواو وقفاً وموصلاً] أهـ.

عند قول الناظم: [وخطب عما يعملون هنا ... وآخر النمل ...] قال: (وفي بعض النسخ: "بها وآخر النمل" بالجر عطفاً على المجرور بدون إعادة الجار بناء على جوازه) أهـ.

في مواضع عديدة عندما يورد الشارح بعض أبيات الشاطبية يقول: (كما لفظ به) ويكون الملفوظ به في النسخ المشهورة والمحقة مخالفاً لما ذكره، وهذا يُحمل على اطلاعه على النسخ أو روايات أخرى للنظم.

2- تنبيهه على زيادات الشاطبية على التيسير: وقد وقع ذلك منه في مواضع هي:

(أ) ص 362 ذكره أصل قالون فيما اجتمعت فيه همزتان مكسورتان وكان قبل الأولى منهما حرف مد - غير الألف - أن يبديل الهمزة الأولى من جنس حرف المد الذي قبلها ثم يدغم الحرفين المتجانسين نحو "بالسوء إلا"، ثم قال: (لكن تقدم فيه وجه آخر زاده المصنف على التيسير وهو تسهيلها كالياء على الأصل المذكور ...)

(ب) ص 404 في بيان قول الناظم: [وبالسين باقيهم وفي الخلق بصطة ...] وقل فيهما الوجهان قولاً موصلاً] ذكر أن في "يبصط" و "في الخلق بصطة" الوجهين: الصاد والسين لخلاص وابن ذكوان ثم قال: (لكن روايته عن ابن ذكوان ليست من طريق الناظم ولا التيسير كما نبه عليه الشمس ابن الجزري) أهـ.

(ت) ص 589 في قراءة "تتبعان" بسورة يونس، ذكر معنى قول الناظم: (بالفتح والاسكان قبل مقللاً) أي أنه قرئ لابن ذكوان بسكون التاء الثانية وفتح الباء الموحدة

مع تشديد النون، ثم قال: (وهذا من زيادة الناظم على التيسير، قال في النشر: وليس من طرفنا) أهـ.

(ث) ص 606 في قراءة "لا تَأْمَنًا" بسورة يوسف، لخص الأوجه التي ذكرها الناظم فقال: (فعلم أن لكل القراء في نونه الأول وجهين: إخفاء حركته وإدغامه في النون الثاني مع إشمائه قبل فتح النون الثاني، والثاني مما زاده الناظم على التيسير) أهـ.

(ج) ص 753 في قراءة "اللآئي" بالأحزاب، قال: (وقرئ بهمز مسهل كالياء مكسوراً لورش، وهذا الوجه مروى عنهما أي عن أبي عمرو والبيزي أيضاً، وهذا من زيادة الناظم على التيسير) أهـ.

3- إيراده لنظم أبي شامة لبياءات الزوائد:

الترم الشارح تقريباً بأن يذكر البياءات الزوائد في نهاية السور من الفرش، واختار أن يختصر الكلام فيها بذكره لنظم أبي شامة لها في مواضعها، لذا فقد ألحق أبيات الزوائد هذه بشرحه في نهاية إحدى وعشرين سورة من الفرش، وفي ذلك زيادة فائدة وتكميل لفرش السور. وينظر على سبيل المثال الصفحات: 427، 463، 499، 537، 560، 604..... .

وغيرها. ويلاحظ أنه قد وقع في نقل هذه الأبيات - كما يقع في سائر النقول عادة - من اختلاف يسير وتقديم وتأخير، ولعل سبب ذلك أن يكون للبيت أكثر من رواية، أو نتيجة لخطأ نساخ هذا الكتاب في نقلهم أو لغير ذلك من الأسباب، والله اعلم.

4- إضافته لأحكام الميم الساكنة واللام الشمسية والقمرية وإلحاقهما بأحكام النون الساكنة والتتوين مع ذكر الأمثلة الموضحة لتلك الأحكام، وجعل ذلك تحت عنوان "خاتمة" إذ ختم بها الباب المذكور. (ينظر ص: 223-224).

1- تقييده لبعض ما أطلقه الناظم، وزيادته لبعض شروط تركها، وتفصيله لمجملات كلامه، مع إضافته التنبيهات اللازمة لذلك، ونقله تنبيهات ابن الجزري في:

النشر:

إن المنهج الذي اتبعه المصنف في تعليقاته واستدراكاته يعدُّ ميزة عظيمة لهذا الشرح، فعنايته بتحرير القراءات، وتفصيل بعض الروايات، مع ضبط كلام الناظم تقييداً وتفصيلاً، ومع مراجعة "النشر" في كل ذلك تقريباً وإضافته تنبيهاته، مما يعتبر تحريراً وتتميماً للشاطبية، أعطى هذا الكتاب قيمة زائدة عن غيره من الشروح، لا سيما المتقدمة عن ابن الجزري - محرر القراءات وجامع الروايات، والذي عُني بتحقيقها وتنقيحها، وأسند كل قراءة إلى مصدرها وكتابه "النشر" هو المرجع الرئيس في هذا العلم بلا منازع، ولذلك فالتزام المصنف به ونقله عنه واعتماده عليه أثرى هذا الشرح وميّزه، ولذلك لما أن أراد الإمام الجمزوري في كتابه "الفتح الرحماني" تحرير الشاطبية وذكر ما فيها من الخلاف الذي لم يرجحه ابن الجزري في نشره، وإضافة بعض الشروط والقيود للنظم، جعل شرح السنباطي هذا من أوائل مصادره ومراجعته، وتقدمت بعض الأمثلة هنالك، وذلك فيما يتعلق بالتنبيه الذي ذكره السنباطي في "باب الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين"، وكذا فيما يتعلق بقراءة "سوءات" لورش في باب "المد والقصر".

ومن هذا الباب أيضاً استدراك الشارح وتنبيهه في "باب المد والقصر" عند قول الناظم: [.. وبعضهم يؤاخذكم الآن مستقهماً تلا .. وعاداً الأولى ..]. حيث ذكر في شرحه أن بعض من تلا ما بعد همز مغير لورش بالأوجه الثلاثة، استثنى ثلاث كلمات - وهي المذكورة في البيت - فتلاها له بالقصر لا غير ثم قال الشارح: (والباقي ممن تلا له ما بعد همز مغير بالأوجه الثلاثة؛ تلا ما ذكر بها كغيره) أهـ

أي تلي هذه الثلاث المذكورة بالأوجه الثلاثة كسائر الباب. قال: (وهذا مسلّم في غير "يؤاخذ" ممنوع في "يؤاخذ" فقد أجمعوا على القصر فيه كما حققه في النشر) أهـ.

ومن أمثله أيضاً تعقيبه في "باب الوقف على مرسوم الخط" في شرحه لقول الناظم: [ومال لدى الفرقان والكهف والنساء ... وسال على ما حجّ والخلف رُتلاً] حيث ذكر في الوقف على كلمة "مال" في السورة المذكورة أن أبا عمرو يقف على "ما" والكسائي يقف عليها وعلى اللام فله الوجهان، ثم قال الشارح: (وقد تبع الناظم فيما ذكره من الوقف على "ما" لأبي عمرو جمهور المغاربة وغيرهم، ومن الوقف عليه أو على اللام للكسائي بعضهم، والأصح، جواز الوقف على "ما" للجميع لأنها كلمة برأسها ولأن كثيراً من الأئمة والمؤلفين لم يذكر فيها عن أحد شيئاً كسائر الكلمات المفصولات، وأما الوقف على اللام فمحتمل لا انفصالها خطأً، ولم يصح في ذلك عن الأئمة شيء. نبه على ذلك الشمس ابن الجزري) أهـ.

*تلكم أبرز المحاسن والمميزات لشرح السنباطي على الشاطبية، وهي تبين قيمته العلمية وتحدد موقعه من بين سائر الشروح المتقدمة والمتأخرة.

ثالثاً: المآخذ والملاحظات:

مع تلك الملامح الجيدة والمحاسن النادرة والمميزات المهمة التي تحلّى بها هذا الكتاب، إلا أن البشر محل النقصان، والخطأ والنسيان من لوازم الإنسان، والكمال عزيز، إلا لمن عصمه الله وكمله، لذا فما من مؤلّف ألف أو مصنّف صنّف أو كتاب كتّب، إلا واعتراه النقص والخلل، وكان عرضة للتعقب والاستدراك عليه، ما دام أنه من صنع البشر، "وأبى الله أن يتم إلا كتابه"، ومن كتب البشر هذه: "شرح السنباطي" هذا، فمع غزا علمه وجليل نفعه، إلا أن عليه بعض المآخذ والملاحظات التي تقدمت الإشارة إلى بعضها عرضاً، ومنها:

1- تأويله لبعض صفات الله عز وجل، ومخالفته منهج أهل السنة والجماعة في ذلك وقد وقع ذلك منه في موضعين من هذا الشرح:

أما الموضوع الأول: فهو في شرحه لأول بيت للناظم وهو: [بدأت بسم الله في النظم أولاً... تبارك رحماناً رحيماً وموتلاً] حيث ذكر المصنف في كلامه عن صفة "الرحمة" لله تعالى، ما يدل على تأويله لهذه الصفة، وموافقته للأشاعره والمؤولة، مع مخالفة مذهب السلف الذين يثبتون هذه الصفة لله تعالى كغيرها من الصفات، من غير تحريف ولا تأويل ولا تشبيه ولا تعطيل، حيث قال ما نصّه: ["رحماناً رحيماً" أي منعماً أو مريداً للإنعام بجلائل النعم ودقائقها] أهـ. فتاويل صفة الرحمة إلى معنى الانعام أو إرادته، خروج عن الحق وعدول عن الصواب، إذ لا مانع يمنع من إثبات هذه الصفة لله تعالى بما يليق بجلاله وعظمته، وليس في ذلك تشبيه أو تمثيل بصفات المخلوقين. والله أعلم.

أما الموضوع الثاني: فقد اتبع فيه الناظم و وافقه في تأويله لصفة "الكلام" لله تعالى، وذلك عند قول الناظم: [وهو باللفظ أعمالاً] في كلامه عن قراءة "كن فيكون" من سورة البقرة، حيث قال الشارح ما نصّه: ["وهو" أي النصب بالنظر إلى "اللفظ" أي لفظ - كن - "أعمالاً" في "يكون" لأنه بالنظر إلى لفظه أمر و "يكون" جواب له مقرون بالفاء يُنصب بأن مضم بعد الفاء بخلافه بالنظر إلى معناه فليس أمراً، لأن معناه إذا أراد الله بأمر وُجد] أهـ.

فما قرره الشارح هنا تبعاً للناظم من أنّ النصب استعمل على لفظ الأمر لا على حقيقته، خطأ بيّن، ومجانبة لمنهج أهل السنة وتقرير لمذهب الأشاعه وغيرها ممن يزعم أن الكلام صفة قائمة بالذات وينكرون الصوت والحرف. والصواب إثبات صفة الكلام لله تعالى بما يليق بجلاله، وأن كلامه يسمع ويتلى وهو بحرف وصوت يليق

به سبحانه وتعالى، والله أعلم.

2- تعقيد بعض العبارات وغموضها وصعوبة فهم المقصود منها:

تقدم في الملامح العامة أن أسلوب المصنف في كتابه هذا تظهر عليه دقة الألفاظ وصعوبة العبارة، وقد سبقت بعض الأمثلة لذلك، وزيادة في بيان هذه القضية أذكر هذا المثال:

- في ص 118-119 من باب "المد والقصر" ذكر أن حروف الفواتح على أربعة أقسام، ثم فصلها فذكر ان الأول منها: ما في حرف مد قبل ساكن ففيه المد لا غير، إلا إذا عرض للساكن تحريك لعلّة أوجبت ذلك، جاز فيه المد نظراً للأصل، والقصر نظراً للعارض، ثم أورد قول الفاسي: (ولو جوّز التوسط ايضاً لكان وجهاً) وردّه بقوله: (وهو تفقّه لا يساعده عليه نقل ولا قياس) ثم وجّه رده وفصله بكلام طويل يصعب فهمه حيث قال: (فإن قاس عروض غير الموجب على عروض الموجب فالفرق بينهما واضح، لأن المد في الأول هو الأصل وعروض بغير الموجب جوّز القصر بناء على الاعتداد بالعارض بخلاف الثاني فالأصل فيه القصر وعروض الموجب جوّز المد بناء على الاعتداد بالعارض وهو وإن كان ضد القصر لكنه يتفاوت طويلاً وتوسطاً. نبه على ذلك في النشر)أهـ.

3- عدم العزو في النقل أحياناً وعدم التتبيه الى انتهاء الكلام المنقول:

تقدم الكلام عن منهج المصنف في النقل عن الكتب والمصادر، وأني وجدت في أربعة مواضع من هذا الشرح توافقاً وتقارباً كبيراً بين كلام الشارح وكلام بعض المصنفين، مما يحتمل أن يكون نقلاً عنهم من غير عزو إليهم.

كما تقدم أيضاً أن الشارح أحياناً يورد نقولاً وأقوالاً، ولا يحدد نهايتها، بل يصل كلامه وتعقيبه بالكلام المنقول، ولا يتميز ذلك ويتبين إلا بالرجوع إلى تلك المصادر. وينظر أمثله ص: 62، 157، 504 وغيرها.

4- الإسهاب والإطالة في بعض المواضع مع شدة الاختصار في مواضع أخرى:

- تقدمت الإشارة إلى أن المصنف جمع في كتابه هذا بين الإيجاز والتفصيل وبين الإختصار والتطويل، وهذا وإن كان يعد مدحاً وميزة للكتاب، إلا أن شدة اختصار العبا ودقتها، تزيد في صعوبة الأسلوب وعدم فهم المعنى وإدراك المقصود على حقيقته المرادة، وهذا يقلل من إمكانية الإفادة من الشرح، إلا للمتكنن في هذا العلم أو المتمرس على أسلوب الشارح.

- إن هذا الإختصار الشديد وإن كان غير محل لكنه بدا واضحاً في جميع الكتاب، بدءاً بالمقدمة (ص 1) التي لم تتجاوز بضعة أسطر، ولم يذكر فيها شيئاً يتعلق بعلم القراءات ولا بالشاطبية ولا بمنهجه في شرحها أو نحو ذلك، ثم إنه سار على هذا الاختصار في أغلب الأحيان، حتى إنه ربما اكتفى في شرحه لبعض الأبيات بمجرد الربط بين كلمات النظم بحروف الجر أو ببعض كلمات، ومن أمثلة ذلك:

ما ذكره في شرحه لقول الناظم: [وَفِيهَا وَفِي طَاسِينَ آتَانِي الَّذِي ... أَدْعُتُ بِهِ حَتَّى تَضَوِّعَ مَنَدَلًا] إذ كل ما قاله في معنى البيت نصّه ص 232 كالاتي: ["وفيهما وفي طس آتاني" خذ هذا العلم "الذي أدعت" أي أفشت "به حتى تضوِّع" أي فاح طيبه حالة كونه "مندلاً"] أه.

- وفي المقابل فقد استطرد المصنف في شرحه -أحياناً- وأطال وفصّل، وهذا وإن كان قليلاً ومحدوداً، ومفيداً في زيادة البيان وتوضيح المعاني، إلا أن التطويل في التطويل في أصل ممل، وينسي آخر الكلام أوله، ولعل من أمثلة ذلك:
استطراده وتفصيله في آخر باب "الوقف على مرسوم الخط" ص 292-301 وذلك في عدّ الياءات والواوات والألفات المحذوفة وكذا الثابتة خطأً من الألفاظ نحو "عما" و "ألا" وغيرها ..
- ومثله تفصيله في إمالة الراء والطاء والياء والهاء والحاء في الفواتح وغيرها.
- ومثله في إطالته في تلخيص القراءات فيما اشتمل على استفهامين في جميع مواضعه تقريباً.
- على أن الشارح فصل تفصيلاً جيداً في مسألة التكبير وكذا فيها يتعلق بصفات الحروف.

المبحث الرابع

مصادر المؤلف في الكتاب

لقد بلغت عدد النقول التي أوردها المصنف في شرحه أكثر من (140) نقلاً، ومجمل المصادر والكتب التي أشار إليها أو ذكر مصنفها تصل إلى (30) كتاباً تقريباً، ولكن بعد دراسة هذه النقول ومراجعة بعض تلك المصادر، تبين أن المصادر الرئيسية التي يمكن الجزم بأن المصنف رجع إليها والله أعلم هي أقل من هذا العدد، لأن من النقول والمصادر التي ذكرها ما هو نقل عن نقل، فيذكر نصاً عن كتاب النشر مثلاً وهذا النص يتضمن نقلاً من شرح أو الجعبري أو غيرهما. علماً بأنه لا يمكن الجزم في جميع هذه النقول من هذا النوع بأن المصنف لم يرجع إليها مباشرة، ولكن سياق النص يوحي بشيء من ذلك، وعلى كل حال فيمكن ترتيب تلك المصادر الرئيسية حسب الإكثار من النقل عنها على النحو الآتي:

- 1- كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري، وقد نقل عنه المصنف أو أشار إليه أكثر من خمسين مرة.
- 2- شرح أبي شامة للشاطبية: المسمّى: "إبراز المعاني"، وقد نقل عنه الشارح أكثر من عشرين مرة، وإن كان أكثرها إنما هو في نظمه لبياءات الزوائد في أواخر السور.
- *** هذان المصدران ترجع إليهما أكثر نقول الشارح، وهناك مصادر أخرى نقله عنها أقل من المصدرين السابقين وهي:
- 3- كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني ونقل عنه ست مرات تقريباً.
- 4- شرح السخاوي للشاطبية: المسمّى "فتح الوصيد" ونقل عنه أربع مرات تقريباً.

*** أما بقية المصادر التي ذكرها الشارح، فإنما نقل عنها في موضع أو موضعين فقط وهي:

- 5- شرح الجعبري للشاطبية: المسمّى "كنز المعاني".
 - 6- شرح الفاسي للشاطبية: المسمّى "اللؤلؤ الفريده".
 - 7- تقريب النشر لابن الجزري.
 - 8- كتاب "العنوان" في القراءات السبع لإسماعيل بن خلف الأنصاري.
 - 9- كتاب الإقناع لابن البادش.
 - 10- شرح النونية للمرادي المسمّى: المفيد في شرح عمدة المجيد.
 - 11- كتاب "المبهج" لسبط الخياط.
- *** تلك أبرز المصادر التي نصّ الشارح عليها في نقله عنها، وهناك مصادر أخرى لم يذكر أسماءها وإنما أشار إلى أسماء مؤلفيها دون تعيين كتبهم، منها:
- 12- "جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني" وقد وثّق محقق الكتاب منه خمسة نقول للشارح تقريباً.
 - 13- "الكشف" لمكي بن أبي طالب.
 - 14- "التبصرة" لمكي بن أبي طالب .
 - 15- الكتاب لسيبويه.
 - 16- الحجة لأبي علي الفارسي، .
 - 17- الإنصاف لابن الأنباري

18- معاني القرآن للفراء . وثق محقق الكتاب منه نقلين ذكرهما الشارح.

ومن هذا النوع نقول ذكرها الشارح ونسبها إلى قائلها، لكنه لم يحدد الكتب من ذلك:

- نقل عن الناظم نفسه في بيان معنى كلمة من الشاطبية.
- اشارته الى رأي للأهوازي، ربما كان من كتابه "الموجز".
- نقل عن أبي عبيد في أكثر من موضع وثقته من كتب أهل اللغة.
- نقل عن المرادي ربما كان من شرحه للشاطبية.
- اشار إلى رأي لأبي عبيدة النحوي، وثقته من بعض كتب أهل النحو كالحجة للفاسي.

- أشار الى رأي للأخفش، وثقته من كتاب الكشف لمكي.
 - أشار إلى نقل عن ابن مهران، وثقته من كتاب النشر وبعض كتب اللغة.
 - نقل عن الفاسي لم أجده لا في كتبه ولا في كتب غيره.
- أما النقول التي يظهر والله أعلم أن الشارح لم يرجع إلى مصادرها مباشرة وإنما نقل عن نقل عنها فهي كثيرة، وأكثرها عن بعض تلك الكتب السابقة كشرح السخاوي والجبيري والفاسي وغيرهم. وقليل منها عن كتب أخرى لن تذكر سابقاً وهي كما يلي:

1- كتاب "مذهب حمزة في الوقف" لابن مهران.

2- كتاب "المفردات" لأبي عمرو الداني.

3- كتاب "الكفاية" لأبي العز.

4- كتاب "الرعاية" لمكي بن أبي طالب.

فالنقول التي أوردها عن هذه الكتب وغيرها قد ذكر قبلها أو بعدها ما يشير إلى أنها منقولة عن كتاب آخر كالنشر أو الجعبري أو غيرهما. وبعضها لم يذكر النص المنقول وإنما أشار إليه وهو موجود في الكتاب الذي بعد ذلك، فكلام الداني في "المفردات" مثلاً موجود بنصّه في النشر 184/2، والمصنف لم ينقل نصّه بل قال: (.... كما يؤخذ صريحاً من كلام الداني في المفردات) وكان قد ذكر النشر قبل ذلك ثم نقل عن النشر بعده، وهكذا فعل في نقول عديدة في هذا النوع فالله أعلم.